بسم الله الرحمن الرحيم

الكلمة الافتتاحيّة

تونس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

قال تعالى: ﴿**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾.

ضيفاتنا الكريمات، أخواتي العزيزات، يسرّني أن أعلن لكن عن افتتاح هذا المؤتمر العالمي تحت عنوان: "الأسرة: التحدّيات والمعالجات الإسلامية".

ضيفاتنا المبجلات،

بعون الله تعالى، يتشرف القسم النّسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير، وبالتعاون مع القسم النسائي في المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس بتنظيم هذا المؤتمر النسائي العالمي. هذا، ويتجدّد اللقاء بعد أن استضافت تونس من قبلُ إبّان الثورة مؤتمرا عالميّا تاريخيّا تحت عنوان "الخلافة: نموذج مضيء لحقوق المرأة ودورها السياسي".

هذا المؤتمر هو تتويج لحملة عالمية انطلقت في الثّالث من تشرين الأوّل/أكتوبر 2018 وعرضت على امتداد 3 أسابيع من العمل المركّز ما تعانيه الأسرة من أزمات وتحدّيات وقدّمت بعض المعالجات الإسلاميّة لإنقاذها ولضمان بناء مجتمعٍ سليم ومتماسك.

إنّ الأزمة التي أثّرت على الوحدة الأسريّة هي موضوع حيوي ومهم نظرا لتصاعدها وامتدادها في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الدول القائمة في العالم الإسلامي الذي لحقته مظاهر الانهيار الأسري فأضحت الأسرة تعاني الاضطراب والتفكّك. ففي تونس، أخواتي، على سبيل المثال، ووفق المعهد الوطني للإحصاء (INS)، ارتفعت أحكام الطّلاق بنسبة 18% بين سنتي 2011 و2015، وانخفض معدّل الزّواج وارتفعت نسبة العزوبة لدى الفئة العمرية (25-29 سنة) من 37.7% إلى 54.4% بين سنتي 1994 و2011. هذا وكشفت دراسات صادرة عن منظّمات نسويّة أنّ 84٪ من النساء ضحايا العنف هنّ متزوّجات.

فمن منّا أخواتي لا يستشعر عظم هذه الأزمة التي ما فتئت تقوّض الزّواج وتضعف أركان الأسرة وتنهش في مقوّماتها لتنخر العلاقات بين أفرادها فيحلّ الشقاق والتنافر مكان الوحدة والتآلف؟ وللأسف، فإن الحلول الترقيعيّة المقدّمة بصفة فرديّة لوقف نزيف التّفكّك الأسري كانت ارتجاليّة ومن زاوية ضيّقة نتاجَ فهم سطحي للأسباب المؤدّية إليه. ناهيك عن السّياسات المنتهجة من الأنظمة القائمة في البلاد الإسلاميّة التي فشلت في الحدّ من تدهور وضع الأسرة وعمّقت الأزمة أكثر. فاكتفت بتطبيق الإملاءات الغربيّة وتمرير الاتّفاقيّات الدّولية التي تبنّتها لاحقا في نصوصها التشريعيّة المحلّية لتشرعن لبيئة

الانحلال الأخلاقي وانتشار الرّذيلة وتزيح البقيّة الباقية من النّظام الاجتماعي الإسلامي. ولنا في مجلة الأحوال الشخصية في تونس وما تبعها من علمنة للقوانين المتعلقة بالأسرة والنّظام الاجتماعي وأخرى "تعديليّة" لأحكام قطعيّة الثّبوت كالميراث وزواج المرأة بغير المسلم بحجّة المساواة... وآخرها تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة، خير دليل على ما أسلفنا.

أيّتها الحاضرات الكريمات، إنّ الأسرة هي الرّكيزة الأساسيّة التي تُبنى عليها المجتمعات ولا شكّ في أنّ ما تعانيه الأسر في العالم الإسلاميّ هو نتاجٌ لغزو الحضارة الغربيّة بما تحمله من مفاهيم ليبراليّة مدمّرة واستبدال قيم رأسماليّة بمقياسها المادّي المفسد بالقيم التي تحافظ على الهويّة الإسلاميّة.

وما هذا السّعي وراء تفتيت الأسرة المسلمة وذوبان وحدتها إلاّ برهان على أنّ وحدة الأسرة المسلمة ما زالت حجر العثرة أمام الغرب؛ ذاك أنّها ما زالت تشكّل صمام أمان تحفظ الأخلاق والعرض والنّسل.

لذلك، سنشرح لكنّ في هذا المؤتمر اليوم إن شاء الله النّظرة الفريدة التي أسّسها المشرّع لتنظيم العلاقة بين الجنسين وكيفية توزيعه للأدوار على النحو الأكمل، وسنعرض كيف أنّه بتطبيق النظام الاجتماعي الإسلاميّ وحده سيصلح حال الأسرة والمجتمع وتُؤسّس زيجات قويّة قادرة على الحفاظ على نسيج أسري متماسك يسود التناغمُ بين أفراده.

أخواتي الفضليات، نسعد اليوم بحضوركن ومشاركتكن لنا في هذا المؤتمر وما يتضمنه من فقرات وما يتجلّى في رواقه من معرض، ونرجو من الله أن يتقبله منا القبول الحسن، ونسأله العون حتى تُقام شريعته سبحانه وتعالى.

وأخيراً أقول بسم الله الرحمن الرحيم وعلى بركة الله أعلن عن افتتاح هذا المؤتمر: "الأسرة: التحديات والمعالجات الإسلامية".

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

والسلام عليكُنّ ورحمة الله وبركاته

الأستاذة حنان الخميري

الناطقة الرسمية للقسم النسائي لحزب التحرير/ ولاية تونس